العنف ضد المرأة أسبابه ونتائجه

العادات والتقاليد والقيم الاجتماعية من أهم الأطر الثقافية التي تبرر العنف ضد المرأة

بعض فقهاء الدين يصدرون أحكاما تهين الكرامة الإنسانية للمرأة و تهمش حقوقها

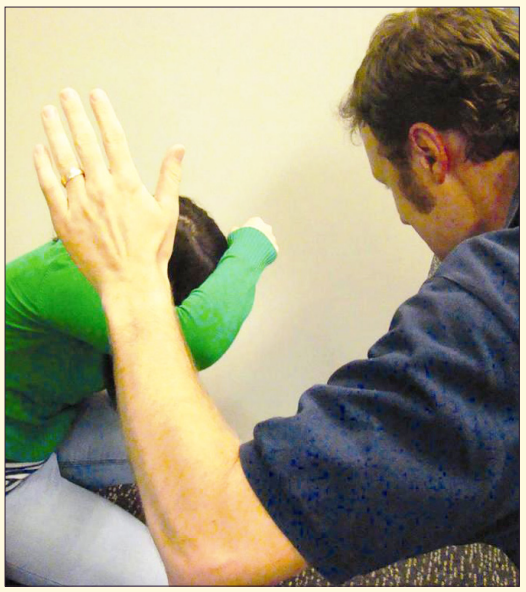

إن العنف ضد النساء يتخذ بعدا عالميا فهو يتجاوز كل الحدود الثقافية و الدينية و المعرفية و يطال كل المجتمعات حتى المتحضرة منها و قد صدر عن منظمة العفو الدولية تعريفا للعنف ضد المرأة يقرره الإعلان بشأن القضاء على العنف ضد المرأة الصادر عن الأمم المتحدة على أنه: «أي فعل عنيف تدفع إليه عصبية الجنس و يترتب عليه أو يرجح أن يترتب عليه أذى أو معاناة للمرأة سواء من الناحية الجسمانية أو الجنسية أو النفسية بما في ذلك التهديد بأفعال من هذا القبيل أو القسر أو الحرمان التعسفي من الحرية سواء حدث ذلك في الحياة العامة أو الخاصة ».

إعداد/ محمد فؤاد

من أسباب العنف

تعد العادات والتقاليد والقيم الاجتماعية من أهم الأطر الثقافية التي تقدم سندا وتبريرا للعنف ضد المرأة، فضلا عن القيم العشائرية والثقافة الذكورية التي تعلي من شأن الرجل وتعامل المرأة بدونية واحتقار وتضعها في الدرجة الثانية من السلم الإنساني. ويدعم هذا بعض رجال الدين الذين يفسرون في الكثير من الأحيان فتاواهم لصالح الرجل فتتمخض عنها أحكام فقهية تنال من المكانة الإنسانية للمرأة،أو تسلبها حقوقها ودورها في الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، ما يدعم سلطة الرجل ويعطيه التبريرات في ممارسة هذا العنف.

أشكال العنف

ومن أشكال العنف أيضا التحرش الجنسي والاغتصاب من قبل الأقارب، وإيداع النساء في السجون أو المصحات النفسية من أجل التحايل على الميراث، والمعاكسات في الشارع، وكذا مضايقات الرؤساء في العمل والاستيلاء على راتب المرأة من قبل أقاربها الذكور والتضييق على النساء في المشاركة السياسية الفاعلة والتأثير على إرادتهن السياسية وأيضا من صور العنف التي أشارت إليها تلك الدراسات افتقار المعنفات من السجينات إلى الخدمات أو تعرضهن لانتهاكات ومؤخرا ظهر نوع وشكل آخر من العنف يتمثل في الإضرار التي تنتج عن الأزمات والنزاعات المسلحة، التي تؤثر سلبا بطرق مباشرة وغير مباشرة على المرأة.

أنواع العنف

العنف المعنوي النفسي: و هو أصعب مظاهر العنف ضد المرأة حيث أنه غير محسوس و لا ملموس و ليس له أثر واضح له و يكون نتيجة إهمال المرأة وذاتيتها واحتقارها و حرمانها من الحرية و هضم حق الاختيار(اختيار الزوج- الاختيار السياسي..) وهو ما نلحظه في بعض الدول بنسب حادة و مزمنة حيث تحرم المرأة من حق التعليم و الاستقلال الاقتصادي وولوج بعض الوظائف و الحق السياسي(حق الانتخاب و الترشح) و قد تصل في بعض البلدان إلى درجة تحريم سفرها وقيادتها للسيارة بدون محرم هذه المظاهر وغيرها التي تحكم دون مقياس علمي بدونية المرأة و إلغاء ذاتيتها و الحكم بقصورها

أمام النظرة الذكورية التي تبيح للرجل حق السيطرة (الرجال قوامون على النساء) إنما تنعكس سلبا على نفسية المرأة بل و تمارس عليها عنفا غير ملحوظ عينيا .

العنف الجسدي: أو العنف البدني و هو عكس سابقه يكون واضحا و يترك آثارا بادية للعيان و تستخدم فيه أدوات مختلفة كما يأخذ أشكالا متعددة منها (الركل الضرب،الصفع، شد الشعر، التحرش الجنسي ، سفاح القربى، هتك العرض، الخطف، قتل الشرف، إحداث العاهات، الحرق و انتهاء بالقتل) هذه الأنواع السابقة الذكر موجودة في مجتمعنا وتشير إليها الدراسات و سجلات المحاكم و الصحف.

إن العنف الجسدي يعتبر من أخطر أنواع العنف التي تتعرض لها المرأة تعنيفا وتكمن خطورته في أنه يبقى طي الكتمان خاصة عندما يكون من طرف رجال الأسرة (سفاح القربى،اغتصاب الزوج ، الممارسات الشاذة التي تتعرض لها المرأة (الزوجة،البنت،الأخت) .

آثار العنف ضد المرأة

تترتب على العنف الممارس ضد المرأة آثار جسمية ونفسية واجتماعية، تصيب المرأة وتكون لها آثارها على الأسرة والمجتمع منها :

- شعور المرأة بالخوف وانعدام الأمان.
- الحد من إمكانية حصولها على الموارد. منعها من التمتع بحقوقها كإنسان.
- عرقلة مساهمتها في التنمية
- تضخم الشعور بالذنب والخجل والانطواء والعزلة وفقدان الثقة بالنفس و احترام الذات.

مخارج وحلول

تمثل الأزمات الاقتصادية والفقر والبطالة مع انخفاض مستوى التعليم والثقافة والأمية في بعض المجتمعات العربية دافعا من شأنه أن يعرض حقوق المرأة للسلب والانتهاكات سواء من قبل (الأسرة أو الزوج أو الأخ ورب العمل) لذا عملت المنظمات والمؤسسات المعنية بالدفاع عن حقوق المرأة على التدخل لرفع ولو جزء بسيط من تلك المآسي بأشكالها المختلفة لتوصيل صوتها إلى الرأي العام ووضع القوانين والأحكام الرادعة التي تحول دون تعرضها للعنف والتي تصب بحماية ابسط حقوقها الشرعية المسلوبة من قبل بعض المجتمع الرجولي الجائر ومن ناحية أخرى من أجل القضاء على هذه المشكلة ووضع حل ملموس مع المؤسسات العامة ومنظمات المجتمع المدني ، ووضع الدراسات والإحصائيات وإنزال بعثات ميدانية متخصصة لأعداد تقارير سنوية مفصلة ، فهناك الكثير من المقترحات التي طرحتها العديد من الوكالات المسئولة والنقابات والمنظمات المدنية الدولية كتدابير للحماية من العنف ضد النساء وكموانع له .

من أهم تلك التدابير التي تحث على اتخاذها وإقامتها من قبل الدولة هي القضاء على عدم المساواة الاقتصادية بين المرأة والرجل وهذا يتم عن طريق وزارة العمل والضمان الاجتماعي أما السعي في فرز هذه الإحصائيات فهو دور منظمات المجتمع المدني ، كما ينبغي اتخاذ تدابير المساواة في التعيين ومكان العمل والحث على عدم التمييز على أساس الجنس، كما يكمن دور منظمات المجتمع المدني في توفير ووضع ترتيبات لتسهيل فرص عمل المرأة واحتياجات العمل و اتخاذ الأفضل لها.. وأحد أهم الأمور التي يجب متابعتها من قبل منظمات المجتمع المدني هو قانون حماية الأسرة في اتجاهات متعددة الأبعاد والعمل الذي يجب القيام به من قبلها هو طرح البحوث العامة التي تخص الأسرة والمجتمع ، ووضع المرأة ، والخدمات الاجتماعية ضمن جميع المؤسسات والجامعات ، وأيضا مساعدة الأزواج قبل الزواج في الحصول على المشورة والتعاون مع خدمات المشاريع حسب ما يناسب المجتمع وحاجته إليها.. وأهمية المساواة بين الجنسين والتنمية وحقوق المرأة وزيادة عدد الرجال في دعم الاحتياطات الضرورية الواجب اتخاذها.

وينبغي بذل الجهود من أجل المرأة والتعاون بين منظمات المجتمع المدني ووزارة التربية والتعليم العام مثل محو الأمية ومراكز حقوق الإنسان للمرأة ، وأدوار الجنسين..ومن المهم عدم تناسي وسائل الإعلام المحلية المرئية والمسموعة من خلال حملة وطنية في إنتاج أفلام وثائقية وبرامج عن العنف ضد المرأة وأيضا العمل على توزيع منشورات وكتيبات لمنع العنف ضد المرأة وهذا يتم بالتنسيق مع وزارة الصحة ووزارة التربية والمؤسسات المختصة للبحوث الاجتماعية والجامعات .. وعدم إغفال دور الشؤون الدينية في حث خطباء المنابر على توعية المجتمع بضرورة منع العنف ضد المرأة ويجب أن تعطى لعمليات البث المرئي والمكتوب والمؤسسات الإعلامية المرئية والمسموعة أهمية ومساحة في ذلك من خلال تنظيم الأنشطة المختلفة بين هذه الجهات وبين المنظمات المدنية وأيضاً تنظيم حملة من أجل المبادرات الإيجابية من قبل جميع المؤسسات العامة ومنظمات المجتمع المدني المعنية بالعنف ضد المرأة وزيادة الحساسية والمسؤولية في هذا المجال وزيادة الدعم في منع العنف ضد المرأة .

أما بخصوص ضحايا العنف فهن بحاجة إلى ملاجئ ومراكز لإسداء وتقديم المشورة وتعزيز الحقوق الاقتصادية وتوفير سكن لهن عن طريق ضمان وجود «صندوق دعم المرأة» وخلق وظائف مناسبة لهن .